في صلب الموضوع

شكوى كركوكية

كثيرة هي شكاوى مدينة كركوك –المركز- فالقصور الواضح في تقديم الخدمات البلدية يلمسه المواطن الكركوكي وزائر المدينة في الانقطاعات الكثيرة في تجهيز البيوت والمعامل والمحلات بالماء الصالح للاستهلاك البشري ولا نتحدث عن انقطاعات التيار الكهربائي فهي اسطوانة (مشروخة) كما يقول الصحفيون ولا نتحدث عن ازمات الازدحام المروري واختناقات سير المركبات في اهم شوارع المدينة، وضيق شارع الاطباء وفيضانه بمياه الامطار، ولا نتحدث عن كسل دائرة بلدية المحافظة وتهاونها في صيانة الشوارع والنظافة العامة، ولكننا سنتحدث هنا عن شكاوى كثيرة متراكمة من شعب المدينة ضد مجلس المحافظة الذي يرى الكثيرون انه ما زال مقصراً في تسريع تنفيذ مشاريع الاعمار التي اقرت للمدينة واقرت تخصيصاتها وزيدت مؤخراً بمبلغ ثمانية ملايين دولار لتسريعها فقط، بينما ما زال شارع بغداد، من مدخل المدينة الى وسطها يشكو كثرة الحفر و(الطسات) التي تسببت فيها دوائر بلدية المدينة – الماء والكهرباء والاتصالات) ونأخذ شارع بغداد (مثلاً) ليس لأنه اكثر شوارع المدينة اهمية فهو يقطعها من البداية عند مدخل الطريق العام الى بغداد، حتى نهايتها، وانما ايضاً لانه اول ما يواجه الضيف والزائر، فيأخذ انطباعاً مغايراً لحقيقة صورة المدينة، وللأسف فانت حين تدخلها تستقبلك نفايات (علاوي الخضر والفواكه) على يسار الشارع، وعلى يمينه البرك الاسنة التي تستحم فيها قطعان الجواميس التي تعبر الشارع متى شاءت ودون انتظام مسببة الكثير من الحوادث، وبعد ان تنتهي من حي دوميز يواجهك جسر اريد له ان يخفف الزحام في اول تقاطع في المدينة، وقد تم انشاؤه واكتمل بناؤه واجيز العبور عليه، الا ان مقترباته ومدخله ونهايته لم يتم اكمالهما حتى هذه اللحظة برغم مرور اكثر من سنتين على انتهاء العمل وتسليمه على اساس (الجهوزية) وهناك الكثير من مشاهد التقصير في المدينة من امثلة جسر شارع بغداد نتساءل وشعب المدينة متى يسعى مجلس المحافظة لازالتها؟.

صافي الياسري

حين تدخلها تستقبلك نفايات (علاوي الخضر والفواكه) على يسار الشارع، وعلى يمينه البرك الاسنة التي تستحم فيها قطعان الجواميس

لقاء سريع مع مدير فرع بغداد للمهجرين والمهاجرين:

نستقبل يومياً ٧٠٠ طلب لغرض الاغاثة

بغداد/ احمد عبد الزهرة

السيد طوفان عبد الوهاب مدير فرع بغداد للمهجرين والمهاجرين ضيف الصفحة لهذا العدد سألناه عما قدمته الدائرة للعوائل المهجرة على نطاق محافظة بغداد فأجاب في بداية الحديث يجب ان اشير الى مسألة لابد لي من التنويه بها وهي اعتقاد المواطنين بأن دائرة فرع بغداد للمهجرين والمهاجرين هي دائرة اغاثة تقوم بتوزيع المواد على من هجروا من مناطق سكناهم وفي حقيقة الامر ان دائرتنا مهامها لا تخرج عن نطاق التنسيق ما بين الوزارات والدوائر المعنية من اجل تقديم المساعدات والحلول الناشئة عن عمليات التهجير أقرت قامت دائرتنا بتوزيع ٥٢٠٠ حصة من المواد الغذائية في محيط العاصمة بغداد على العوائل المشمولة بالمساعدة كذلك توزيع ٧٠٠ حصة مواد منزلية شملت البطانيات والافرشة الاخرى لهذه العوائل اضافة الى اننا ساهمنا بنقل الحصص التموينية لـ٣٤٠٠ عائلة من العوائل المهجرة وقمنا بنقل البطاقة التموينية لهم وبشكل مؤقت لاننا لا نريد تشجيع عمليات التهجير بعد ان قمنا بالاتصالات مع وزارة التجارة المعنية بالامر كما قمنا ايضاً بنقل ٤٣٩٥ طالباً وطالبة بالتنسيق مع وزارة التربية ومديرياتها الى المناطق التي حلوا فيها بعد التهجير ايضاً تمت اعادة ١٨٠٠ مواطن من المهاجرين الى وظائفهم السابقة وهم من الذين عادوا الى العراق بعد سقوط النظام.

❖ هل لديكم احصائية عن عدد العوائل المهجرة في منطقة بغداد حصراً؟

-يبلغ عدد العوائل النازحة الى محيط عاصمة بغداد ٨٦٢٢ عائلة جميعهم من الذين هجروا قسراً بسبب العنف الطائفي او تحولت مناطق سكناهم الى ساحات عمليات عسكرية المناطق التي جاءت منها هذه العوائل يمكن تحديدها بالمناطق الغربية ومنطقة ابو غريب والطارمية اضافة الى الشعلة والحرية.

❖ هل تم شمولهم برواتب شبكة الحماية الاجتماعية؟

-نعم لقد عملت دائرتنا وبالتنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على شمول ٢٥٠٠ عائلة من العوائل النازحة من التي فقدت مصدر عيشها بعد نزوحها.

❖ ما مقدار الراتب المخصص؟

-الراتب المخصص لهذه العوائل يتراوح من ٥٠-٢٤٠ الف دينار عراقي ويمنح حسب عدد افراد العائلة.

❖البناية التي تشغلها الدائرة تبدو غير مؤهلة بسبب زخم المراجعين هل لديكم نية بالانتقال الى بناية اخرى؟

-نبحث في الوقت الحاضر عن بناية مناسبة يمكن لها ان تستوعب افواج المراجعين التي هي في ازدياد يوماً بعد آخر. في اول الامر كنا نستقبل مراجعين ما بين ٤٠-٥٠ مراجعاً الآن نستقبل ما يقارب من ٧٠٠ مراجع يومياً هذه الزيادة الكبيرة دفعتنا للتفكير في ايجاد بناية بديلة.

المهجرين.. واقع أليم وحلول غائبة

أمام أنظار وزير التربية

تلقت الصفحة رسالة من المواطنة منى عبد الامير من محافظة واسط اشارت فيها الى عدم ظهور اسمها ضمن قوائم التعيين التي اعلنتها وزارة التربية بخصوص تعيين ٦٧١ معلما ومدرسا على ملاك تربية محافظة واسط.

واشارت المواطنة الى انها قدمت معاملة كاملة مرفقة بجميع المستمسكات التي تؤكد عدم تعيينها في ظل النظام السابق بسبب اعدام احد أفراد اسرتها وكما اظهرت الوثائق التي تشير الى ممارسات النظام السابق التعسفي ومحاربة الاسر التي اعدم احد افرادها.

وتؤكد صاحبة الرسالة ان عددا من خريجات دورتها في معهد اعداد المعلمات قد ظهرت اسماؤهن في التعيين باستثنائها برغم تقديمها معاملة كاملة الى لجنة التعيينات عن طريق المكتب الاعلامي للوزارة قبل (٤) اشهر.

وتنتظر موقفا ابويا وانسانيا من قبل السيد وزير التربية.

هموم أصحاب المفاقس والدواجن

اصحاب المفاقس في العراق يشكون همومهم ويطالبون بحلول ناجعة لما يواجهون من مشكلات في العمل الذي اصابه الشلل تماما اذ يعاني هؤلاء شحة في اساسيات عمل المفاقس مثل بيض التفقيس والوقود الخاص بالمولدات والحاضنات والطاقة الكهربائية ذات القوة العالية والنقص الكبير في قطع غيار صيانة المفقس وعدده من حاضنات وبرادات ومدافئ لحفظ وادامة برنامج التفقيس ذي الحساسية العالية اذ يحتاج المفقس الى فترة ادامة وصيانة ومتابعة قبل وبعد موعد اخراج الافراخ ذوات عمر يوم واحد وتستغرق هذه الفترة واحدا وعشرين يوما.

يطالب اصحاب المفاقس الجهات المسؤولة في وزارة الزراعة والثروة الحيوانية بصورة خاصة ايجاد حل سريع ودعم مباشر ومساعدتهم في منح القروض وتزويدهم بالمواد الاولية كي يواصلوا عملهم من جديد بعد الكساد الذي اصابهم طوال السنوات الاربع الماضية.

ان هذه الشريحة من العاملين في دعم الثروة الوطنية واحياء الاقتصاد الداخلي بحاجة الى الانتباه اليها وعدم اهمالها لان البلد بحاجة لانتاجهم والمساهمة في توفير الغذاء عوضا عن المستورد الذي اساء الى عملهم وعمل الاخرين من مربي الدواجن في العراق الذين يعانون ويطالبون بالدعم نفسه والاسناد في مجال عملهم كي يجددوا عملهم الذي توقف ايضا بسبب اللحوم المستوردة بشكل غير نظامي.

عنهم/ عمران السعيدي

مواطنة تقترح حلاً لمشكلة الطلبة المهجرين

اعمال التهجير القسري لعدد من العوائل انعكست بدورها على تلاميذ المدارس، اولياء امور الطلبة يعانون كثيراً من اجل ادخال اطفالهم الى المدارس في المناطق التي نزحوا اليها، عن هذه المعاناة تتحدث المواطنة ام حيدر فتقول برسالتها: تم قبول أطفالي الثلاثة في مدارس مدينة الصدر بعد مراجعات وتوسلات بذلتها، من اجل ذلك مديرية التربية امهلتني مدة شهر للحصول على اوراق نقلهم من مديرية التربية في المنطقة التي هجرنا منها، الجميع يعلم باننا لا نستطيع العودة الى هذه المناطق بسبب الخوف من الاعمال الإرهابية، والسؤال الذي اتوجه به الى وزارة التربية هو اليس باستطاعة الوزارة ومديرياتها حصر اعداد هؤلاء الطلبة والايعاز الى مديريات التربية لتزويد الوزارة بها بدلاً من مطالبة أولياء أمورهم الذين لاحول لهم ولا قوة في هذه الحالة.

منتسبو الدوائر المنحلة مشكلة بلا حل..

عدد من منتسبي هيئة التصنيع العسكري يطالبون مجلس الوزراء بايجاد حل لمشكلتهم من خلال دمجهم بوزارة الصناعة أو العمل على توزيعهم على بقية وزارات الدولة كل حسب اختصاصه ويذكرون في رسالتهم: أنهم ومنذ فترة ناهزت الثلاث سنوات من دون عمل وما خصص لهم من منح شهرية تراوحت ما بين ١٠٠- ٣٠٠ الف دينار لا تكفي لسد متطلبات ادنى الاحتياجات الضرورية في ظروف صعبة ارتفعت فيها الأسعار بما فيها أسعار المواد الغذائية، إضافة الى ان منحة قرض المصرف العقاري لم تشملهم بدعوى تسلمهم منحاً وليس رواتب شهرية ثابتة لذلك يناشدون رئاسة مجلس الوزراء دراسة وضعهم وإنقاذ عوائلهم من الحالة المعيشية الصعبة التي ترزح تحتها.

القطع السكنية المشطورة ومشكلة القرض العقاري

عدد من المواطنين بعثوا برسائل يقولون فيها ان العائق الذي يحول بينهم وبين الحصول على القرض العقاري هو الآتي: ان الظروف الصعبة التي عاشوا أيام النظام البائد اضطرتهم الى بيع نصف قطعهم السكنية للغير من اجل مواصلة العيش واضطروا لذلك اضطراراً، فالقطعة السكنية بمساحة ٢٠٠ متر مربع شطرت الى قطعتين وكذلك ما كانت مساحتها ١٥٠ متراً مربعاً والذي حدث الان ان المصرف العقاري رفض منحهم القرض كون القطعة السكنية مسجلة مشتركة ما بين البائع الاصلي والمشتري وهناك قطع سكنية يشترك فيها ثلاثة أشخاص ويطالبون الجهات ذات العلاقة اما باجراء جرد لهذه القطع وتسجيل كل مساحة باسم صاحبها أو منح المشتركين القرض العقاري كل وفق طلبه.

رسالة العدد

نهر العشار في البصرة هل تعاد له الحياة؟

نهر العشار يمثل حكاية بصرية جميلة يقول عنها احد الشيوخ القدامى الحاج زرزور كان ماؤه صافياً وعذباً عندما نلقي عملة (الآنة) في مياهه كنا نشاهدها وهي مستقرة في قعره تتلألأ. نصب فوقه جسر الهنود او جسر المفايز كما يطلق عليه في بعض الاحيان وعلى دقات الساعة التي نصبت على جانبه كان البصريون القريبون من المنطقة يستيقظون صباحاً كانت تسير فيه الزوارق العشارية بينما ينقل اهالي التنومة والصالحية محاصيلهم الزراعية الى السوق.

اما اليوم فلم يبق من هذا النهر شيء من ماضيه القريب فلقد اعتراه الاهمال وتكدست على جانبيه اكداس النفايات التي يلقي بها اصحاب المتاجر والمحلات وباعة الخضر ولم يعد يكرى سنوياً لازالة ما يترسب في قعره من طين على جانبيه نبت القصب. يرافقه من مجراه الى مصبه ومن شدة التلوث الذي اعتراه تحول ماؤه الى ما يشبه عين القير وهجرته الاسماك التي كانت تزدحم فيه بسبب خطر تلوثه ايضاً هدد الانسان والبيئة معاً الدراسات العلمية التي اجراها المختصون اثبتت وبما لا يقبل الشك ان الاحياء المائية لا يمكن لها العيش فيه. النافورة المائية التي وضعت لتحريك مياهه الساكنة هي الاخرى كفت عن الحركة فالمواطن ما عاد ينظر اليه كما كان في السابق فحالته مزرية فالمياه اسنة وملوثة وتثير الروائح الكريهة وبدل المغروسات الزراعية على الجانبين فأنه الان لا يشاهد غير تلال الازبال. الآن يمكن وصفه بمجرى المياه الاسنة ومياه شبكات المجاري ليس إلا.

هذا النهر نهر العشار قلب البصرة وشريانها النابض يحتاج اليوم الى اكثر من علاج ومشروع لاحيائه. بحاجة الى حملات كري وتنظيف بحاجة الى ازالة النباتات الطفيلية من على الجانبين كذلك منع اصحاب المحال التجارية من القاء النفايات فيه ومعالجة زيادة نسبة التلوث من قبل المراكز البحثية والعلمية والبيئية اذا ما تضافرت هذه الجهود فأن الحياة التي كان يزخر بها النهر بالامس القريب ستعود اليه ثانية الآن.

عبد الحسين الغراوي
البصرة

ردود وإجابات

الى / صحيفة المدى الغراء
م / اجابة

إشارة الى ما نشرته صحيفتكم الغراء في عددها (٦٥٧) الصادر في (٢/ ٥/ ٢٠٠٦) تحت عنوان (الى متى يا وزارة الصحة...) نود ان نبين لكم ان فرق الرقابة الصحية تقوم بالمتابعة اليومية والكشف الصحي على المعامل والمحال العامة التي تقوم بتحضير وبيع الأغذية، وتتخذ الإجراءات القانونية المناسبة حماية لصحة المواطنين حيث بلغ عدد المحال التي تم إجراء الكشف الصحي عليها (٤٠١٨٨٠) محلاً فيما بلغ عدد المعامل (١٦٦٦٩) وتم سحب (٣٨٤٨٨) نموذجاً غذائياً.

ولا يفوتنا ان نذكر بان متابعة الغذاء المأمون في الأسواق لا يقع على عاتق وزارة الصحة وكوادر الرقابة الصحية فقط وانما يتطلب تضافر جهود الكثير من الجهات والدوائر المعنية الاخرى مثل وزارة الداخلية وامانة بغداد ووزارة الأشغال والبلديات والتجارة والصناعة والتعليم العالي والبحث العلمي فضلاً عن الوعي الصحي للمواطنين واختيارهم للسلع الغذائية السليمة.. للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير

م / اجابة

إشارة الى ما نشرته صحيفة (المدى) في عددها (٦٥٠) الصادر في (١١/ ٩/ ٢٠٠٦) تحت عنوان (محلة ٩٠٦ ومخالفات مستشفى العلوية التعليمي للولادة) نود اعلامكم ايضاً بان المستشفى لا تقع ضمن محلة سكنية ولا يوجد سكان (منازل) في محيط المستشفى بل يحيط المستشفى (مستشفى الواسطي- مديرية نجدة بغداد- الخط السريع- جسر ملعب الشعب) كما ان حاويات المستشفى موضوعة مقابل مديرية نجدة بغداد أي خلف المستشفى وترفع من قبل امانة بغداد بشكل مستمر والنفايات الطبية تحرق في محرقة المستشفى يومياً والمستشفى خاضع للرقابة بشكل مستمر من قبل وزارة البيئة وذلك يدل على ان مستشفى العلوية ليس هو المقصود في شكوى اهالي المحلة ٩٠٦ بل مستشفى اخر.

شاكرين حسن تعاونكم معنا .. مع التقدير

م / اجابة

إشارة الى ما نشرته صحيفتكم الغراء في عددها (٨٤٨) الصادر في (١٧/ ٨/ ٢٠٠٦) تحت عنوان (المدير العام لشركة استيراد الأدوية والأجهزة الطبية- ظاهرة الرصيف هي نتيجة تسرب الأدوية من مؤسسات وزارة الصحة) نود ان نبين لكم ان مكتب المفتش العام قسم المؤسسات الصحية غير الحكومية في وزارتنا وبمشاركة دائرتي صحة الكرخ والرصافة وبمساندة رجال الشرطة من مديريتي الكرخ والرصافة قاموا بإجراء حملة تفتيشية شاملة على جميع مناطق بغداد التي تتواجد فيها بسطيات بيع الأدوية ومن خلال هذه الحملة والحملات التي تم تنفيذها سابقاً خلال هذه السنة اخذ عدد تلك البسطيات بالتناقص حتى وصل الى ثمان بسطيات في عموم مناطق بغداد كما ان نوع وكميات الأدوية التي تباع في تلك البسطيات أخذت هي الأخرى بالتناقص مع الإشارة الى ان تلك الأدوية مستوردة بصورة غير أصولية ولا توجد أدوية متسربة من المؤسسات الصحية الحكومية. شاكرين حسن تعاونكم معنا .. مع التقدير

قاسم يحيى علوان/ مدير قسم الاعلام/ وزارة الصحة

برغم الشكاوى وزارة التجارة لا تتقيد بموعد رواتب منتسبيها

المواطنة حليمة المحمداوي من منتسبي وزارة التجارة/الاسواق المركزية بعثت برسالة تشكو فيها التأخير الحاصل في تسلم الرواتب الشهرية لمنتسبي الاسواق المركزية وتذكر في رسالتها ان شكاوى عديدة نشرت في الصحف وكان رد الوزارة بأنها سوف تلتزم بالموعد المحدد لكنها الى الان لم تف بالوعود مما زاد في معاناة هؤلاء المنتسبين وتطالب الوزارة بضرورة التقيد بتسليم الراتب اسوة ببقية منتسبي الوزارة.

هواتف تهمك

ديوان أمانة بغداد

٨١٨٩٠١٠ (بدالة عشرة خطوط) شكاوى المواطنين
١١٤٤ داخلي ٨١٨٠٩٤٠ (العلاقات) مباشر شكاوى المواطنين
٨١٨٩١١٤ مدير قسم العلاقات والاعلام.

العين الخفية

ايجابيات وسلبيات

مكاتب الإعلام في بعض وزارات الدولة يتعاملون مع الايجابيات القليلة في وزاراتهم ولا يشيرون الى السلبيات العديدة التي يعاني منها المواطنون في وزاراتهم.

حراس امنيون

الحراس الامنيون في عدد من الوزارات والدوائر الرسمية لا يحكمون العقل بقدر ما يحكمون عضلاتهم وأسلحتهم إزاء المواطن الأعزل وكأنهم قيمون على المواطن وأصحاب سلطة متناسين انهم ما كانوا ليشغلوا هذه الوظائف لولا توسطاتهم وتوسلاتهم لهذا المسؤول أو ذاك.

استنزاف

المستشفيات الرسمية لم تعد مشافي للمرضى بقدر ما هي مؤسسات لاستنزاف مال المواطن وافراغ جيوبه بواسطة الاكراميات واجور التذاكر في الدخول وفي الخروج وفي تهيئة مستلزمات العلاج.

على مسمع ومرمى من رجال المرور

لاتزال الفوضى المرورية سيدة الشارع العراقي خاصة في العاصمة بغداد، سيارات بلا لوحات تسجيل تجوب الشوارع والاحداث يقودون سيارات حديثة بسرع جنونية دونما رادع أو وازع فضلاً عن الخروج على قواعد السير كذلك كثرة راكبي الدراجات النارية التي هي الاخرى لا تحمل لوحات تسجيل على مرأى ومسمع رجال المرور.

استشارات قانونية

ضيف الزاوية المحامي
رعد محمد حسن ناجي

المواطن حسن دهش من واسط يسأل في رسالته عن عقار صودر من مالكه الاصلي لاسباب سياسية وسجل بأسم الدولة وقامت وزارة المالية بيعه بالمزايدة العلنية الى احد المواطنين الذي بدوره هدم البناء وشيد بناءاً جديداً عليه اقام مالكه الاصلي دعوى لدى اللجنة القضائية في هيئة حل نزاعات الملكية العقارية السؤال ماذا سيحصل من نتيجة الدعوى؟ هل يعادله العقار؟ وما هو موقف البناء القديم المشيد من قبله الذي هدمه المشتري وما هو موقف البناء الجديد.

خيارات

في هذه الحالة واستناداً لقانون حل نزاعات الملكية العقارية النافذ فأن المالك الاصلي اذا ما ثبت للجنة القضائية المختصة ان مصادرة عقاره كان لاسباب سياسية او عرقية او طائفية فانها (أي اللجنة القضائية) تخير المالك الاصلي باحد الخيارين التاليين:

١-اما قبوله تعويض قيمة العقار ارضاً وبناءاً من وزارة المالية على ان يقدر قيمة العقار وقت اقامة الدعوى مطروحاً منه قيمة التحسينات والاضافات التي اضافها المالك الجديد (الشرعي) وفي هذه الحالة تكلف اللجنة الخبراء المختصين لتقدير قيمة العقار قبل تهديمه وتضيف اليه قيمة الارض وقيمة اقامة الدعوى ويكون المجموع هو المبلغ الواجب دفعه تعويضاً من وزارة المالية.

٢-او اعادة العقار اليه عيناً على ان يتحمل قيمة الاضافات والتحسينات كاملة يدفعها الى المالك الحالي (الشرعي) حيث ستحكم اللجنة القضائية في هذه الحالة تعويض المالك الحالي قيمة العقار وقت اقامة الدعوى مطروحاً منها قيمة التحسينات والاضافات الذي اضافها للعقار حيث سيتسلمها من المالك الاصلي.. كل ذلك يدون في قرار الحكم تحقيقاً للعدالة.